موت إرهابي امريكي

د. الياس عاقلة*

■ من السخرية الكبرى أن تقوم امريكا، التي نصبت نفسها محاربةً للإرهاب الدولي، بتقديم الاحترام والإجلال لإرهابي أمريكي كان مسؤولاً عن ذبح 200 ألف مواطن في جزيرة «تيمور الشرقية»، وعن قتل عشرات الآلاف من أكراد العراق، وعن المجازر التي راح ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين في قارة امريكا الجنوبية. كما كان هذا الإرهابي شريكاً في انتهاك القوانين الدولية، وخرق ثقة الشعب الامريكي له، ومخالفة الدستور الامريكي. هذا الإرهابي الامريكي ليس سوى الرئيس الامريكي السابق «جيرالد فورد» الذي توفي في 26 كانون الاول (ديسمبر) عن عمر يناهز الـ93 عاماً.

كان «فورد» الرئيس الامريكي الوحيد الذي لم يتم انتخابه، فقد عينه الرئيس «نيكسون» آنذاك ليشغل منصب نائب الرئيس بعد استقالة النائب السابق «سبيرو أجنيو» بسبب فضائح رشوى. فيما بعد استقال الرئيس الامريكي «نيكسون»، نفسه، بسبب فضائحة هو الآخر، وفضيحة «ووترجيت» أشهر من نار على علم، مما أدى الى استلام «فورد» منصب الرئاسة لمدة سنتين ونصف.

يصف الكثير من سياسيي امريكا الرئيس الراحل «فورد» بأنه الشافي لجراح امريكا لأنه أصدر الأوامر النهائية لانسحاب القوات الامريكية من «فيتنام» عام 1975، ولأنه أصدر عفواً عن جميع الهاربين من التجنيد الإجباري آنذاك، كما استعاد ثقة الشعب الامريكي في إدارته السياسية بعد فضيحة «ووترجيت». وقد تم تشريف موت «فورد» بإطلاق 21 مدفعية، وبطيران 21 طائرة حربية فوق جنازته، وبقيام حراس الشرف بحمل تابوته، وبإطلاق اسمه على سفينة حربية امريكية. كما مُنح موظفو الحكومة وموظفو الخدمات البريدية يوم عطلة حداداً على موته. وأُغلق سوق الأسهم التجارية وسوق «نازداك NASDAQ» في مدينة «نيويورك» احتراماً وتقديراً لجهود «فورد» في نشر وتقوية النظام الرأسمالي الامريكي. وأُعلنت فترة حداد رسمية لستة أيام على شرفه.

حضر ثلاثة رؤساء سابقين –كارتر وكلينتون وبوش الأب– مع الرئيس الحالي «بوش» الابن جنازة «فورد». ورثى الرئيس الحالي «فورد» واصفاً إياه بالرجل صاحب «... الأمانة الهادئة، والمنطق السليم والمواهب اللطيفة». كما أضاف «إن الشعب الامريكي سيعجب دائماً بإخلاص «فورد» ... وبنزاهة تصرفات إدارته».

لم يقم «فورد» فعلاً بمداواة امريكا من جروح فضائح «ووترجيت» لأنه منح الرئيس «نيكسون» عفواً كاملاً ومطلقاً عن كل جرائمه الفدرالية. وقد أوقف هذا العفو جميع التحقيقات لمعرفة تفاصيل جرائم «نيكسون»، وبذلك بقي الشعب الامريكي في جهل مطبق لهذه الجرائم.

استلم «فورد» كرسي الرئاسة الامريكية ثمن عفوه عن «نيكسون». فقد كشف «فورد» في مذكراته أن موضوع العفو كان قد طُرح عليه قبل خلافة «نيكسون» حين «صرح» له الجنرال «إلكسندر هيج» عن ضرورة منح «نيكسون» عفواً كاملا كشرط لتقديم استقالته. وقد جاء العفو في صفقة خدمة مقابل خدمة أخرى؛ الرئاسة مقابل العفو. وبذلك جاء العفو حامياً «نيكسون» من أي عقاب قانوني على انتهاكاته للقوانين الدولية وللقوانين المحلية.

لقد تسبب «نيكسون» في موت ما لا يقل عن 600 ألف مواطن حين أمر بتنفيذ غارات جوية على «كمبوديا» أثناء غزو واحتلال «فيتنام». وجاءت مراقبته للمكالمات الهاتفية خرقاً كبيراً للسلطات الممنوحة له مما دفع «الكونجرس» الامريكي الى إصدرا قانون « FISA» عام 1978 ضد أي مراقبة غير قانونية لمكالمات المدنيين. ورغم أن دائرة الضرائب حكمت على «نيكسون» بدفع غرامة بمقدار 467 ألف دولار إلا أن عفو «فورد» ساعده على تفادي تهمة التهرب من دفع الضرائب. إعفاء «نيكسون» من خرق الدستور الامريكي، ومن سوء استعمال مركزه السياسي، وانتهاكاته للقوانين الدولية جعل من الرئيس «فورد» شريكاً فعلياً لهذه الجرائم.

لعب «فورد» دورا رئيسياً في إبادة ثلث الشعب في جزيرة «تيمور الشرقية»، حين قام هو وسكرتير الخارجية آنذاك السفاح «هنري كيسنجر» بإعطاء الضوء الأخضر لدكتاتور إندونيسيا الجنرال «سوهارتو» لغزو جزيرة «تيمور الشرقية» متسبباً في قتل 200 ألف من السكان. وكان «سوهارتو» قد توصل الى الحكم بعد انقلاب عسكري ضد الرئيس «سوكارنو» بمساعدة من وكالة المخابرات الامريكية المركزية « CIA» التي زودته بالسلاح وبلائحة أسماء 5000 شخص لاغتيالهم بحجة أنهم شيوعيون. ولتثبيت حكمه قام «سوهارتو» بدفع جيشه بأسلحة امريكية لارتكاب مجازر راح ضحيتها حوالي مليون مواطن أندونيسي. بعد ذلك خطط «سوهارتو» لغزو «تيمور الشرقية».

أثناء زيارة «سوهارتو» للبيت الأبيض في تموز (يوليو) عام 1975 كشف كل من مجلس الأمن الوطني الامريكي ووكالة المخابرات المركزية للرئيس «فورد» ولسكرتيره «كيسنجر» عن خطط «سوهارتو» لغزو «تيمور الشرقية». وكان «سوهارتو» قد أجل الغزو تخوفاً من أن يسبب عدم الموافقة الامريكية وقف إمداد الأسلحة الامريكية له.

أعطى الثنائي «فورد» و«كيسنجر» الدكتاتور «سوهارتو» الضوء الأخضر لغزو «تيمور» أثناء زيارتهما له في كانون الاول (ديسمبر) 1975، وسرعان ما غادرت طائرة «فورد» الأجواء الاندونيسية حتى قام المظليون الأندونيسيون، الذين تم تدريبهم على أيدي امريكية وتم تزويدهم بأسلحة امريكية، بالقفز من طائرات امريكية الصنع على العاصمة التيمورية «ديلي» لقتل الآلاف من التيموريين. السخرية في الأمر أن «فورد» غادر أندونيسيا متجها الى «بيرل هاربر» في «هاواي» حيث ألقى خطاباً وعد فيه أن لا تسمح امريكا مرة ثانية لأي دولة قوية بغزو دولة أخرى ضعيفة.

من خلال قانون حرية المعلومات الامريكي « Information Freedom Act» تم الكشف مؤخراً عن محتويات برقيات «فورد» و«كيسنجر» لـ«سوهارتو» والتي طلبا منه خلالها بالإسراع في عملية الغزو بقدر الإمكان حتى لا تلفت اهتمام وسائل الإعلام العالمية أو اهتمام «الكونغرس». انظر www.nsarchive.org ويُعتبر السماح باستعمال أسلحة امريكية في عمليات غزو بلد آخر عملاً غير قانوني حسب قوانين تصدير الأسلحة الامريكية. وإذا علم «الكونجرس» بهذا السماح فسيوقف تصدير الأسلحة لأندونيسيا. ومن أجل إنهاء عملية احتلال جزيرة «تيمور» وقمع المقاومة فيها بأسرع وقت ممكن قام الجيش الأندونيسي بعمليات إبادة جماعية للشعب.

وصف «فيليب ليشتي» ضابط مكتب المخابرات الامريكية في «جاكارتا» الغزو كما يلي: «وصلتنا الأوامر بإعطاء الجيش الأندونيسي كل ما يريد. وقد قاموا بجمع النساء والأطفال في المباني المدرسية حيث أشعلوا النيران فيها».

بإعطاء الضوء الأخضر لـ«سوهارتو» باحتلال «تيمور» جعل «فورد» إدارته داعمة لإرهاب دولة استمر من عام 1975 الى 1999.

كما لعب الثنائي «فورد» و«كيسنجر» دوراً هاما في القضاء على عشرات الآلاف من أكراد العراق. فبحسب نجم الدين كريم، رئيس مؤسسة الأكراد في «واشنطن» في مقابلة له مع «إيمي جودمان» في برنامجها «الديمقراطية الآن Democracy Now»، فقد صرح أن الرئيس «فورد» قد دعم الثوار الأكراد في نضالهم ضد نظام البعث العراقي، إذ كان يزود الثوار الأكراد بالسلاح عن طريق شاه إيران. ولكن بتوسط من «كيسنجر» وقع الشاه اتفاقية الجزائر عام 1975 مع صدام حسين حين كان لا يزال نائباً للرئيس. وفيها تعهد شاه إيران بوقف دعم الأكراد وبإعطاء العراق حقوق الملاحة في شط العرب على أن تتنازل العراق عن مقاطعة خوزستان الغنية بالنفط. ونتج عن ذلك تقسيم الأكراد الى قسمين: احدهما مع إيران والآخر مع العراق. وقد تم تهجير أكراد العراق وقتها الى الصحراء الجنوبية حيث قتل الجيش العراقي عشرات الآلاف منهم.

وقد تورطت إدارة «فورد» في عمليات الانقلابات العسكرية التي كانت تقوم بها وكالة الاستخبارات الامريكية CIA ضد الدول الاشتراكية في امريكيا الجنوبية مثل الأرجنتين التي أدى الانقلاب العسكري فيها الى قتل مئات الالاف من الشعب. كما قامت الوكالة بعمليات توغل عسكرية عبر حدود تلك البلاد والمعروفة «بعمليات كوندور»، وكذلك بعمليات اغتيال شخصيات سياسية مثل اغتيال عضوين في كونغرس «أوروغواي» في شوارع «بوينيس أيريس» في ايار (مايو) 1976، واغتيال الرئيس البوليفي «توريز» في يونيو من نفس السنة. وقد تمت احدى عمليات الاغتيال السياسي في العاصمة «واشنطن» نفسها حيث اغتيل وزير الخارجية التشيلي «أورلاندو ليتيلبير» ومرافقه «روني موفيت» بسبب انتقادهما اللاذع لخروقات حقوق الانسان التي كان يقوم بها الرئيس التشيلي «بينوشيت». ومن أجل التغطية على عمليات وكالة الاستخبارات والسماح لها بالتصرف بحرية تامة قامت إدارة «فورد» بمناورات سياسية للحد من نفوذ «الكونجرس» ولتعطيل عمليات التحقيق في هذه العمليات.

أما سياسة «فورد» الداخلية الفاسدة فقد أخفتها دعاية «شفائه للأمة» الكاذبة لبعض الوقت. فالرئيس «فورد» كان في الواقع رئيساً ضعيفاً انصاع الى توصيات «كيسنجر» السيئة. قام «كيسنجر» بإحاطة «فورد» بمستشارين فاسدين الذين كوّنوا فيما بعد إدارة المحافظين الجدد للرئيس «بوش» الحالية. فقد تسلم «دونالد رمسفيلد» رئاسة الأركان أولاً، ثم أصبح سكرتير الدفاع بينما تولى منصب رئيس الأركان بدلا منه «ديك تشيني». وتسلم «بول ولفوويتز» منصباً في وكالة التسلح، بينما استلم «بوش» الأب رئاسة وكالة الاستخبارات CIA عام 1976.

وقد لعب «فورد» نفسه دورا هاماً في تضليل «لجنة وارين» التي كانت تحقق في مقتل الرئيس «كندي»، حين أقنع اللجنة بتغيير تقريرها النهائي لتأكيد نظرية الاغتيال الفردي حيث أعلنت اللجنة أن الرصاصة التي قتلت الرئيس «كندي» هي نفس الرصاصة التي أصابت حاكم تكساس «كونالي» آنذاك. وقد انتقد الكاتب «روبرت مورنينج ستار»، المتابع لأحداث لجنة التحقيق، تنقيح «فورد» للتقرير النهائي على أنه أكبر كذبة في التقرير.

انظر /www.jfkresearch.com/morningstar

يظهر التاريخ بوضوح أن «فورد» لم يخدم مصالح المواطن الامريكي البسيط. مثله مثل بقية الرؤساء الامريكيين بل قام «فورد» بقطع الأموال العامة عن كثير من برامج الخدمات الاجتماعية وتحويل هذه الاموال الى الميزانية العسكرية. كما عارض «فورد» تقديم المعونات المالية للفقراء متحججاً بأنه يريد تشجيع هؤلاء الفقراء على العمل لكسب معيشتهم بدل الاعتماد السلبي على برنامج الانعاش الاجتماعي.

الرئيس السابق «فورد»، مثل بقية الرؤساء الذين سبقوه والذين تبعوه، مذنب بارتكاب انتهاكات خطيرة للقوانين، وبارتكاب جرائم حرب، وبدعم الإرهاب، فقد كان مسؤولاً عن ذبح ما لا يقل عن مليون شخص. لو استخدمنا في حكمنا على رئاسته نفس المعايير التي استخدمت لمحاكمة ولإعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين لاستوجب تقديم حبل المشنقة لـ«فورد» بدل تقديم الإجلال له.

* كاتب عربي يقيم في امريكا

رسائل الظواهري المزعجة الى من يهمهم الأمر

منتصر حمادة*

■ «العقلية الجهادية عقلية حرة بانورامية تنظر لكل شيء من موقع مرتفع وتنظر بفكر حر قد تخلص من اسقاطات والتصاقات الواقع السيء، فهي لا تكتفي بالنظرة من علو بل تحلل الأمور بعقل واسع وحر، ولذلك نجح منظرو «القاعدة» في تحديد هويتهم، وفي تحديد موقعهم، وفي تحديد بيئتهم، وفي تحديد ميدان عملهم، وفي تحديد خصمهم، وفي تحديد برنامجهم واستراتيجيتهم، وفي تحديد أدواتهم، فتمثل فيهم بشكل واضح حقيقة العالمية».

استحضرنا هذا التقييم الدقيق (والصادر عن لويس عطية الله، أحد أبرز المحللين السياسيين الاسلاميين) ونحن نطلع على ثنايا خطاب أيمن الظواهري، الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة»، والمؤرخ في 20 كانون الأول (ديسمبر) 2006، وجاء تحت عنوان «توعية الأمة بحقائق الصراع بين الاسلام والكفر من الناحيتين الشرعية والواقعية».

فبينما انشغل قادة الوطن العربي والعالم الاسلامي ومعهم قادة العالم الغربي بتبادل التهاني على هامش عيد الأضحى لدى المسلمين وأعياد الميلاد لدى المسيحيين، ارتأى أيمن الظواهري، توجيه رسالة تكاد تكون جامعة الى كل من يهمهم الأمر، ونتحدث عن قادة الدول العربية والاسلامية والغربية، وزعماء الحركات الاسلامية، وشعوب العالم الاسلامي، ان لم نقل ان الرسالة موجهة أيضا الى جميع الباحثين والمحللين السياسيين المتابعين لجديد الحرب الكونية المفتوحة بين الادارة الأمريكية وأتباع أسامة بن لادن.

تحفل الرسالة بالعديد من النقاط المؤرقة للمسؤولين العرب والغربيين والاسلاميين على حد سواء، حيث التوقف عند المأزق الفلسطيني الذي يتميز بورطة كبيرة لحركة المقاومة الاسلامية «حماس»، وهناك وقفات مطولة مع المشهد العراقي، حيث الرسائل الصريحة الموجهة الى أدعياء النطق باسم ميراث آل البيت، ممن أصبحوا اليوم سادة في تمرير دروس جليلة في خيانة الأمة العربية والاسلامية، وهناك بالطبع وقفات مع المشهد الأفغاني، ورسائل متعددة موجهة لهذا الطرف أو تلك الجهة، وللأمة الاسلامية جمعاء. (يبقى مفهوم الوطن ثانوي الأهمية مقارنة مع مفهوم وهم الأمة، في خطاب الحركات الاسلامية عموما، سواء كانت دعوية أو حركات «الاسلام السياسي» أو جهادية، وأن يكون التأكيد على ثانوية هذا البعد لدى الحركات الجهادية أولى).

والمُلاحظ أنه في كل جزئية من هذه النقاط، ذلك الاصرار الجلي على تمرير قراءة تفسيرية شبه مُرَكَّبَة، وليست اختزالية للحدث المعني بالتقييم أو التعليق، ولنتوقف على سبيل المثال عند الحالة الفلسطينية.

ـ فالظواهري يتحدث أولا عن وعد بلفور في استحضار وتذكير بأهم مُسَبِّبَات المشهد الفلسطيني الراهن، مُلاحظا أننا نعيش الذكرى التاسعة والثمانين على «وعد بلفور الذي أعطى فيه من لا يملك من لا يستحق أرض فلسطين المقدسة».

ـ كما يُوجِّه رسائل قلقة للشعوب الاسلامية، وهنا الجمع الموجع بين مأزق صرف النظر عن الهم الفلسطيني باعتبار أن «أهل فلسطين أدرى بشعابها من غيرهم»، كما تروج لذلك العديد من الأقلام العربية، والمأزق الآخر المرتبط بحقيقة مواقف الرأي العام الاسلامي ـ ان صحت التسمية ـ اتجاه أصول وواقع القضية.

القضية الفلسطينية، برأي تنظيم «القاعدة» تبقى «قضية كل مسلم، كما أن كل قضايا المسلمين هي قضايا كل مسلم في فلسطين»، على اعتبار أن «كل أرض كانت دار اسلام فاسترجاعها فريضة عينية على كل مسلم، ولذا فاننا كمسلمين لا يمكن أن نقر لاسرائيل بشبر من فلسطين»، موجها الدعوة الى أمة المسلمين من أجل «دعم المجاهدين في فلسطين بالنفس والمال والعتاد والمعلومات والرأي والخبرة رغم أنف القرارات الدولية ورغم أنف حدود سايكس بيكو».

والسؤال الذي يهمنا طرحه على فقهاء الأمة الاسلامية متعلق بهذه الجدلية المحرجة لهؤلاء، ما بين التعامل مع القضية الفلسطينية ـ ونعتبرها من وجهة نظرنا «القضية الأم» عند المسلمين قاطبة ـ على أساس أنها «خصوصية محلية تهم الساكنة الفلسطينية، وما بين تأييد ما ذهب اليه الساعد الأيمن لأسامة بن لادن، ولفقهاء الأمة الكثير من الحرية المبدئية، والقليل من الشجاعة العلمية/الفقهية من أجل قول كلمة حق في هذا الزمن الأمريكي الأغبر.

تذكروا جيدا أن تعاطي أغلب مسلمي العالم اليوم مع الشأن الفسطيني، ومع المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، لا يخرج عن منطق «أضعف الايمان»، والذي نختزله في الأدعية الأسبوعية لأئمة صلاة الجمعة من جاكارتا الى الدار البيضاء. في حين أن أتباع حركة «حماس» يتجاوز تعاطيهم درجة «أضعف الايمان» ليصل الى التضحية بالذات والاستشهاد دفاعا عن كرامتهم من جهة، ودفاعا خصوصا عن كرامة مسلمي السواد الأعظم ممن يروق لهم الارتهان لعبادة «أضعف الايمان».

ـ تقييم أيمن الظواهري لتعاطي حركة «حماس» مع «أم القضايا» عند المسلمين، يحيلنا مباشرة على الرسائل المزعجة والموجهة هذه المرة الى حركة المقاومة الاسلامية «حماس». (لنلاحظ أننا لازلنا في الجزئية الخاصة بتعاطي أدبيات تنظيم «القاعدة» مع القضية الفلسطينية، كما جاءت في الرسالة الظواهرية).

ففي رسالة تنبيه صريحة موجهة الى قيادات حركة «حماس»، نقرأ للظواهري أن «التغاضي عن الحقائق الشرعية والواقعية في الصراع بين الكفر والاسلام أدى لاستدراج بعض الاخوة في فلسطين من التهدئة الى الانتخابات على أساس دستور علماني، ومن الانتخابات على أساس دستور علماني الى احترام القرارات الدولية، ومن احترام القرارات الدولية الى الموافقة على وثيقة الأسرى، ومن الموافقة على وثيقة الأسرى الى حكومة الوحدة الوطنية، ومن حكومة الوحدة الوطنية الى اخراجهم من الوزارة، ولا زال المسلسل مستمرا». كما لو أن الرجل يختزل أهم دروس انخراط حركة «حماس» في اللعبة السياسية. (وهي للتذكير، تجمع بين العمل الدعوي والسياسي والجهادي)، ليفتح باب النقاش المُحَرَّم عبر طرح أكثر الأسئلة استفزازية لدى الحركات الاسلامية المعنية بالانخراط في اللعبة السياسية في ربوع الوطن العربي والعالم الاسلامي، ومنها حركة «حماس»، وجاءت صيغة السؤال المؤرق كالتالي: «كيف لم يطالبوا ـ ونعتبرها قاطبة ـ حركة «حماس» ـ بأن يكون لفلسطين دستور اسلامي قبل الدخول في أية انتخابات، أليسوا حركةً اسلامية؟ ألا يسعون لتكون كلمة الله هي العليا؟»... «ما هي المرجعية التي تحكم؟ أهي أغلبية الأصوات؟ أم الشريعة الربانية؟». (ترددت نفس التحذيرات في الرسالة الموالية التي صدرت عن الظواهري بمناسبة ذكرى عيد الأضحى المبارك، وجاءت تحت عنوان «تهنئة العيد لأمة التوحيد»، ونقرأ في ثنايا تهنئة العيد الظواهرية الموجهة لقيادات حركة «حماس» تنبيها الى عدم الاعتراف بشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم التوقيع على «الوثائق التي تضيع فلسطين» وتحقيق «عقيدة الولاء والبراء، التي لا يقوم الدين الا بها». الرسالة مؤرخة في 30/12/2006.

وبالطبع، فقد تَمَّ تعكير أجواء الاحتفال بعيد الأضحى لهذا العام (1427 هـ) بسبب الصدمة التي صعق بها العالم الاسلامي السُّنِّي من مشهد الاعدام الذي طال الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، على يد شيعة طائفيين من العيار الثقيل، لنقل ان العالم الاسلامي السُّنِّي تحديدا اطلع مُجَدَّدًا على أحدث الخيانات التاريخية، وللكاتب الاسلامي فهمي هويدي تنبيه مهم، عندما ألمح الى أن ما يجري في العراق «ذَكَّرَنَا بأننا سُنَّة، في حين أننا ظللنا طوال الوقت نعتز بهويتنا كمسلمين فقط» (الشرق الأوسط عدد 3/1/2007).

ولأن من أهم سمات خطاب الاسلاميين الجهاديين، تطليق الازدواجية المُمَيِّزة لاسلاميي المهادنة والمفاوضات و«الواقعية السياسية»، لنقل ـ كما أشرنا في أكثر من مناسبة ـ ان تصريحات رموز وأتباع تنظيم «القاعدة»، تعلن بصراحة عما يؤمن به هؤلاء، ان لم نقل انها «تصيب الهدف مباشرة»، من وجهة نظرهم بالطبع، دون نفاق أو تقية أو مراوغة، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع طبيعة هذه القراءات، ولهذا السبب، فاننا نستشف نفس التحذير الصادر عن نفس القيادي في رسالة سابقة له، ومؤرخة في منتصف آب (أغسطس) 2005، حيث وَجَّهَ الظواهري رسالة واضحة لحركة «حماس» و«الجهاد الاسلامي» محذرا اياهما مما اعتبره محاولة دمج الفصائل الفلسطينية في السلطة، ومُنَدِّدًا بسعي «القوى المعادية للاسلام لشراء المجاهدين ببعض المقاعد عبر الانتخابات».

منذ أسبوعين تقريبا، اطلعنا في افتتاحية هذا المنبر بالذات على تحذير مخيف هو الآخر، جاء فيه بالحرف أن «الانطباع الذي بدأ يسود الآن في بعض الأوساط الفلسطينية مفاده أن بعض قادة حركة «حماس» أصبحوا طلاب سلطة، وباتوا يقدمون مغرياتها على الكثير من القيم والثوابت، ويخشون أن تؤدي هذه المغريات الى انحرافها». («القدس العربي» 30/12/2006).

يحدث هذا في فلسطين الشهيدة، أو فلسطين الدم والجهاد والاستشهاد والتصدي المباشر واليومي لغطرسة كيان صهيوني وعنصري، ولنا أن نتصور ما الذي يحدث مع حركات وأحزاب «الاسلام السياسي» في دول بعيدة زمنيا وجغرافيا عن معطيات فلسطين الدم والجهاد والاستشهاد، ولنا أن نتأمل ما الذي يمكن أن يصدر عن الظواهري وأبو بكر ناجي (مؤلف كتاب «الخونة: أخس صفقة في تاريخ الحركة الاسلامية») وأبو سعد العاملي وأبو أيمن الهلالي وسيف الدين الأنصاري وأبو عبيد القرشي (أربعة أقلام من أبرز محرري مجلة «الأنصار» الشهيرة) وذياب بن سعد آل حمدان الغامدي (مؤلف كتاب «النكسة التاريخية: من نكبة أفغانستان الى العراق») وغيرهم كثير، عندما يطلعون علينا بالوقائع المادية والأدلة الملموسة على انزلاقات العمل الاسلامي الحركي بسبب اغراءات المناصب النيابية والامتيازات المادية التي تحصدها هذه الحركات من جاء ادماجها في اللعبة السياسية.

من الرسائل الموجهة للعقل السياسي الأمريكي تلك الخاصة بالشروط الموضوعية الكفيلة بتخلي تنظيم «القاعدة» عن الانخراط في الحرب المفتوحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد لخَّصَها الظواهري في الكف عن «دعم اسرائيل واحتلال ديار الاسلام وسرقة ثروات المسلمين». مُطالبا في مقام آخر من الرسالة بضرورة «التوقف عن نهب ثروات المسلمين» وعن «دعم الحكام الفاسدين»، ملَخِّصا معادلة سلامة الأمريكيين كالتالي: «لن تحلموا بالأمن حتى نعيشه واقعا في فلسطين وسائر ديار الاسلام» وليست المعادلة التي يتبناها الرئيس الأمريكي جورج بوش تحت شعار: «اننا نضرب الارهابيين في بلادهم، حتى لا يضربونا في بلادنا».

ولا حاجة بنا لانتظار ردود المعنيين المباشرين، رجال البيت الأبيض، لأن براغماتية العقل السياسي الأمريكي تصبُّ في انكار مثل هذه المطالب، وبالتالي تغذية بعض أسباب الحرب الكونية المفتوحة. والمأمول من المحللين السياسيين العرب والغربيين على حد سواء، وخاصة من الطينة التي تُرَوِّجُ بين الفينة والأخرى لما يُسَمَّى نهاية تنظيم «القاعدة»، الكف عن تمرير مثل هذه المغالطات، ونطلب منهم ـ من باب امتلاك درجات أدنى من الموضوعية والمصداقية في التناول الاعلامي لهكذا قضايا ـ الأخذ بعين الاعتبار اشارات الظواهري الواردة في هذه الجزئية بالذات، الى حد أنها دفعت بالمحلل السياسي الرصين أكرم حجازي، لأن يصفها بأنها «خطاب استراتيجي شامل».

نختتم أهم اشارات الظواهري بالتوقف عند الرسالة الموجهة لشيعة المنطقة، ونسائلهم بدورنا كما استفسرهم الظواهري عبر الاجابة الصريحة على السؤال/الفرضية التالية: «هل لو كان الأمام علي ـ كرم الله وجهه ـ أو سيدنا الحسين أو سيدنا الحسن ـ رضي الله عنهما ـ موجودين في العراق أو أفغانستان، هل كانوا سيتواطؤون مع الصليبيين على غزو ديار الاسلام، ثم يتعاونون معهم، ويقاتلون المجاهدين دفاعاً عنهم؟..» أم أنهم كانوا سيعلنون الجهاد ضدها وضد من عاونها؟».. «هل هذا هو الاسلام الذي استشهد من أجله الامام علي والحسين رضي الله عنهما؟».. «كيف يمكن أن يكون الجهاد ضد اليهود في لبنان حلالا والجهاد ضد الأمريكان في العراق وأفغانستان حراما؟».. «كيف يمكن أن يكون التعاون مع العدو الصهيوني في لبنان خيانة، بينما التعاون مع العدو الصليبي في العراق وأفغانستان أمناً وتقدماً؟».

ترى، ماذا لو أن الظواهري انخرط كغيره من القادة العرب والزعماء المسلمين والفاعلين الاسلاميين في تبادل التهاني بمناسبة عيد الأضحى، عوض اصراره على طرق بوابة «الجهاد» و«الاستشهاد» ومطالبته للبعض بعدم المتاجرة «بالدين سعيا وراء المطامع الشخصية».

مُحرِجة جدا هي أسئلة الظواهري، والمدهش أن الرجل ينتمي الى تنظيم «القاعدة»، وليس محسوبا على فقهاء «الاسلام الرسمي» أو «فقهاء التسول» كما يصفهم، ولا على فقهاء الحركات الاسلامية المعتدلة، وتلك هي المفارقة بحق.

* كاتب من المغرب

في مناطق السلطة الفلسطينية: تنازع شرعيات مأزومة وحروب بالوكالة

د. ابراهيم أبراش*

■ سواء سميناها مواجهات مسلحة أم اقتتالا داخليا أم مناوشات. الخ، وسواء عبرنا عن أسفنا أو خجلنا أو غضبنا أو تنديدنا لما يجري، فلن يغير كل ذلك من الواقع شيئا، والواقع يقول ان معادلة الصراع في فلسطين لم تعد هذه الأيام صراعا فلسطينيا في مواجهة احتلال اسرائيلي، بل صراعا على السلطة بين من يفترض أن يكونوا في نفس الخندق، إنه صراع على ما هو متاح من سلطة كمدخل ضروري حتى وان كان دمويا، للهيمنة على مجمل (المشروع الوطني) كل طرف حسب تصوره ومفهومه للمشروع الوطني، ومؤكد عندما يوجد أكثر من مشروع وطني لنفس الشعب الخاضع للاحتلال، ولكل مشروع استراتيجيته ومؤسساته وامتداداته الخارجية، فلا يوجد مشروع وطني.

ما تشهده مناطق السلطة وخصوصا قطاع غزة من أحداث هو تعبير صارخ ومكثف عن أزمة عميقة صاحبت مسيرة النظام السياسي الفلسطيني وهي اليوم في أوجها. النظام السياسي الفلسطيني ولد مأزوما أصلا مع منظمة التحرير ثم تعمقت أزمته مع ظهور حركة المقاومة الاسلامية حماس من خارج المنظمة وكبديل لها، الا ان المنعطف الأخطر في تطور الأزمة جاء من حيث كان يفترض أن يكون الخلاص وهي انتخابات يناير 2006، فمع الانتخابات ثم ما تلاها تحولت الأزمة الى مواجهة مكشوفة أخذت طابع الصراع على السلطة وعلى ما بعدها. هذه المواجهة كانت متوقعة ومحتومة بعد فشل عشرات من جولات الحوار داخل الوطن وخارجه طوال السنين الماضية. اجراء الانتخابات قبل الاتفاق حول الثوابت والمرجعيات التي ستحكم عمل النظام السياسي ما بعد الانتخابات أدت لتعميق أزمة النظام، حيث أضيف للخلافات القديمة حول اعادة بناء منظمة التحرير والتسوية والمقاومة ومفهوم الثوابت الوطنية، قضية أكثر مدعاة للخلاف والصراع وهي السلطة، ودائما يكون الصراع على السلطة في دول الجنوب أشد شراسة ودموية من أي صراعات سياسية أخرى وأحيانا أكثر دموية وأقل أخلاقية من القتال ضد الاحتلال.

لو كانت الأحداث الدامية التي تجري في مناطق السلطة تجري في أية دولة عربية أخرى لكانت أحداثا عادية لأنها لن تخرج عن طبيعة الثقافة السياسية السائدة والمنطق الذي يحكم السلطة والصراع حولها في العالم العربي، الا أن خطورة ما يجري في مناطق السلطة أنها مواجهات بين قوى سياسية يُفترض أنها روافد لحركة تحرر وطني تواجه عدوا ما زال يحتل الأرض ويهدد الهوية الوطنية ويدنس المقدسات الدينية، الأمر الذي يُخرج هذه المواجهات عن كل منطق سياسي عقلاني، حيث خلقت هذه الأحداث لدى الرأي العام الخارجي صورة سلبية عن القضية والشعب الفلسطيني، صورة جبت الصورة المشرقة التي تختزنها ذاكرة العالم عن الشعب الفلسطيني كشعب البطولات والتضحيات وصاحب القضية العادلة التي حشدت من حولها ملايين البشر وتحت شعاراتها ورايتها سارت مظاهرات عارمة في غالبية عواصم ومدن العالم.

بعيدا عن التبريرات التي يروجها كل طرف كسبب للخلاف وللفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، واقصاء من التهم بالتخوين والتكفير التي أصبحت للأسف يتم التراشق بها بين حركة فتح وحركة حماس، وهي للأسف تسيء لكل الشعب حيث تجعل من نصف نخبته كفرة ومن النصف الآخر خونة، فان المشكلة في عمقها تدور حول مَن هو صاحب الشرعية وبالتالي من حقه صياغة الثوابت والمرجعيات الوطنية ومخاطبة العالم بهذه الصفة، أو بصيغة أخرى، مَن هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، فبعيدا عن الخطاب الغامض لحركة حماس حول الديمقراطية والمشاركة السياسية فان حركة حماس فسرت فوزها بالانتخابات التشريعية بأنه تفويض شعبي لها لتمثيل الشعب الفلسطيني وتطبيق برنامجها ليس فقط البرنامج الانتخابي بل ميثاق حركة حماس كصاحبة مشروع سياسي ديني متكامل مختلف عن المشروع الوطني لمنظمة التحرير ولحركة فتح. لقد بات واضحا أن الحكومة وحركة حماس تسعى لجب كل المرحلة الوطنية السابقة وتأسيس نظام جديد بمرجعية جديدة، فعندما تضفي الحركة على نفسها صفة الحركة الربانية والحكومة بأنها حكومة ربانية، فهذا يعني القطع مع منظمة التحرير (العلمانية)، والعلمانية من وجهة نظر حركة حماس وكما يتم تثقيف قاعدتها الجماهيرية تعني الكفر، فكيف سيتحالف الربانيون مع (العلمانيين)؟

من جهة أخرى لو كان الخلاف مجرد خلاف حول البرامج السياسية وعلى سلطة سيادية كما هو الحال في الدول التي تعيش مخاض الديمقراطية وتعرف تعددية سياسية وحزبية لهان الأمر، ولكنه خلاف وصراع دام تداخل فيه الموقف الوطني لكلا الطرفين مع أجندة خارجية متعارضة، فالقوى الخارجية توظف الفصائل السياسية الفلسطينية من خلال الدعم المالي والسلاح لخدمة مصالحها الخاصة، الأمر الذي جعل القوى الفلسطينية المتصارعة وكأنها تحارب بالوكالة عن قوى اقليمية ودولية. هذه الحرب بالوكالة والتي وقودها أبناء الشعب الفلسطيني لا تقتصر خطورتها على الضحايا بل تهدد بمزيد من مصادرة القرار الوطني، فهذه المواجهات المسلحة المفتوحة بين حماس وفتح تحتاج لمزيد من المال والسلاح والوضع الاقتصادي الداخلي لا يستطيع تلبية هذه المطالب، وبالتالي يتزايد الاعتماد على القوى الخارجية، ومن يتحكم بالتمويل المالي يتحكم بالقرار السياسي لأن علاقة القوى السياسية الفلسطينية مع الأطراف الخارجية لا تقوم على الندية بل على التبعية.

لقد بات واضحا بأن المكونات الوطنية للنظام السياسي الفلسطيني باتت تعكس عجزا متواصلا عن تحمل المسؤولية الوطنية، وكل الحديث عن الشرعية التاريخية بالنسبة لحركة فتح والشرعية الدينية بالنسبة لحركة حماس أصبح حديثا ممجوجا ولا معنى له، فلا التاريخ ولا الدين يمنحان شرعية وطنية سياسية، وحتى صناديق الانتخابات لم ولن تحسم مسألة الشرعية ان لم يسبقها التراضي والتوافق حول الثوابت الوطنية، فاللجوء المكثف للتاريخ والدين في المجال السياسي هو تعبير عن العجز عن ايجاد حلول واقعية لمشاكل الحاضر وهو تعبير عن عجز عن الخلق والابداع والانجاز. بالرغم من ذلك فما حك جلدك مثل ظفرك، فيجب الحذر من تسليم مفاتيح القضية لأطراف خارجية فهذه الأطراف حتى العربية والاسلامية ليست حريصة على مصلحتنا وقضيتنا الوطنية، بل يمكن القول بان الأطراف الخارجية معنية باستمرار أزمة الحالة الفلسطينية بل وتغذيتها.

وعليه وحيث أن القضية الوطنية أكبر من كل الأحزاب والقوى السياسية، وحيث أن الصراع مع اسرائيل ما زال طويلا، وحيث أن القتال هو بين مجموعات مسلحة فيما غالبية الشعب غير مشاركة وغير راغبة فيها، فان تجاوز الأزمة أمر ممكن